في الندوة الوطنية للملكية الفكرية

وزير الصناعة: نسعى إلى سن قوانين تضمن حماية اقتصادنا أمام التكتلات الاقتصادية الدولية

كتب/ منصور شايع

■،، أكد الدكتور خالد راجح شيخ - وزير الصناعة والتجارة- أن اليمن على اعتاب مفاوضات واسعة على الصعيد الخليجي والعربي والدولي والخاصة بعملية أقلمة وتعريب للعلاقات الاقتصادية، جاء ذلك في كلمته التي ألقاها أمس في افتتاح الندوة الوطنية للملكية الفكرية التي اقامتها وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الثقافة والسياحة بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والتي تستمر خلال الفترة من ١٠-١٣ يوليو الجاري.

وقال: نحن نسعى إلى مواءمة قوانيننا مع قوانين مجلس التعاون الخليجي لأننا نؤمن بأن هذا الاقليم واحد في السياسة والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا غير قابل للتجزئة وبالتالي نعمل معاً على أن نوحد الطاقات، كما نحرص اليمن أيضاً على بناء عالم عربي متماسك ومتكامل خاصة ونحن على أعتاب تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مع بداية العام القادم مشدداً على ضرورة التهيئة القانونية والتنظيمية للدخول في هذه المنطقة.

كذلك نحن نتفاوض في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبالتالي فإن مسألة الحقوق الفكرية تندرج في إطار أولويات وزارتي الصناعة والتجارة والثقافة والسياحة.

مشيراً إلى أننا ندخل حالياً في مجالات أشد تعقيداً كمجالات الهندسة الوراثية وتخليق المواد والاستنساخ النباتي والتي أصبحت سلعة ووسيلة لزيادة الدخل وأصبحت المعلوماتية المصدر الرئيسي للدخل في الدول المتقدمة.

إلى ذلك أوضح الأخ هشام بن علي وكيل وزارة الثقافة والسياحة إلى أهمية مواكبة التشريعات والأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وقال: لقد أصبحت الملكية الفكرية قضية عالمية وشرطاً أساسياً من شروط الانتماء إلى النظام الدولي الجديد لذا فإننا نحتاج إلى مراجعة تشريعاتنا الخاصة بحق المؤلف لنكون في مستوى التفاعل مع العالم من حولنا والانفتاح على تياراته وتجارته وثقافته، مشدداً على ضرورة حاجتنا الماسة إلى تطوير ما يمكن تسميته بثقافة الملكية الفكرية ونشر الوعي بقضايا الملكية الفكرية بحيث يضع الأجيال الشابة الجديدة على سكة النمو القائم على الإبداع والابتكار لذا فإننا نسعى إلى إدراج قضايا الملكية الفكرية في برامجنا التعليمية مؤكداً على أهمية التفكير في قضايا الملكية الفكرية على المستوى القومي والعربي والعمل على تنسيق العمل العربي في هذا المجال.

من جانبه اشار الأخ سامر الطراونة مستشار القسم الاقتصادي في المكتب العربي -الويبو جنيف- إلى أن هذه الندوة تأتي في إطار سياسة (الويبو) الرامية إلى حث الجهاز الحكومي على اعتماد منهج استراتيجي شامل يهدف إلى اقامة نظام قادر على تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد الاقتصادية والتجارية والثقافية من خلال الاستغلال الأمثل لنظام الملكية الفكرية ودراسة ومناقشة سبل تحديث وتطوير عمل اليات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ونظم تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية المرفوعة إلى المحاكم.

مشيراً إلى أن الافكار والتقنيات الجديدة أصبحت ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد عالمي يعتمد أكثر فأكثر على العلم والمعرفة وتجارة دولية تلعب فيها الابتكارات والأفكار الجديدة دوراً حاسماً في تحديد الميزة النسبية لكل دولة.

مؤكداً أن التحديات الجديدة لنظام الملكية الفكرية ليست مقصورة فقط على المجالات التكنولوجية الحديثة حيث ظهر اتجاه جديد يطالب بضرورة النظر إلى المسائل المتعلقة بالمعارف التقليدية والتراث الشعبي وأشكال التعبير الفولكلوري من منظور حديث.

هذا وكان الاخ فضل مقبل منصور مدير عام الملكية الفكرية بوزارة الصناعة والتجارة قد القى كلمة تطرق فيها إلى أهمية انعقاد هذه الندوة في صنعاء عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٤م.

منوهاً إلى أن هذه الندوة تمثل فرصة لائتلاف كل المهتمين بقضية الملكية الفكرية من أجل التداول في هذه القضية الهامة، والعمل على احاطتها بالمعرفة الكاملة وصياغة رسالة إعلامية توعوية تساهم في اشاعة المعرفة بنظام الملكية الفكرية لدى صناع القرار وأطراف هذا النظام سواء كانوا جهات معنية بإدارته وانفاذه أو المستفيدين بشكل مباشر منه.

مؤكداً على أن العناية بنظام الملكية يتطلب جهداً جماعياً ووعياً مشتركاً من أجل أن يصبح العمل بهذا النظام جزءاً من التزام قانوني واجتماعي يهدف إلى تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تأمين بيئة للابتكار والإبداع وبيئة جاذبة للاستثمار ولاستقطاب رؤوس الأموال ولنقل التكنولوجيا.

بعد ذلك بدأت فعاليات الجلسة الأولى والتي رأسها الأخ اقبال بهادر وكيل وزارة الصناعة والتجارة تم فيها مناقشة ورقة بعنوان الحماية الدولية لحق المؤلف والحقوق المجاوره من اتفاقية برن واتفاقية تربس إلى المعاهدات والاتفاقيات التي تديرها الويبو قدمت من قبل الدكتور حسن جمعي - استاذ القانون الخاص- كلية القانون جامعة القاهرة والاخ توفيق طباع -محامي أردني- كما تحدث الأخ حسن بدراوي مستشار قسم الشريعة بوزارة العدل المصرية وسامر الطراونة حول الحماية الدولية لحقوق الملكية الصناعية من اتفاقية باريس وحتى اتفاقية تربس.

تصوير محمد حويس

الرويشان يلتقي أعضاء لجنة القطاع الخاص بمجلس وزراء السياحة العرب:

استعراض جوانب الاستثمار السياحي في اليمن

■ صنعاء/سبأ /

التقى الأخ خالد عبدالله الرويشان وزير الثقافة والسياحة أمس اعضاء لجنة القطاع الخاص في مجلس وزراء السياحة العرب برئاسة الشيخ بندر بن فهد آل فهيد رئيس اللجنة رئيس الهيئة التأسيسية للمنظمة المشاركين في الاجتماع التحضيري الرابع للاجتماع الاول للمنظمة العربية للسياحة المقرر انعقاده في صنعاء خلال سبتمبر القادم.

وخلال اللقاء تحدث الأخ الوزير مستعرضا جوانب الاستثمار السياحي في اليمن ومقومات الجذب السياحي المتعددة في اليمن ، مبينا حجم الامتيازات التي يمنحها قانون الاستثمار في بلادنا.

من جانبه تحدث الشيخ / بندر بن فهد ال فهيد معربا عن تطلعاته في أن تكون صنعاء حاضنة الثقافة العربية محور التجارة البينية لبلدان العالم العربي وذلك لحجم ما تتمتع به من مقومات سياحية وتراثية.

وأشار الشيخ / بندر الى نتائج اجتماعات جدة ، وكذا الى الأهداف المرجوة نحو تحقيق تكامل سياحي عربي من خلال تفعيل دور المنظمة العربية للسياحة التي تم اقرار لائحتها على طريق مناقشتها في اجتماعات صنعاء في سبتمبر القادم .. مؤكدا حجم الفائدة التي ستعود على البلد المستضيف لهذه الاجتماعات، وتحدث خلال اللقاء الأخ مطهر تقي رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية منوها الى ما تمتلكه اليمن من ثروات ومقومات سياحية . فيما أكد الأخ عبدالكريم مطير رئيس الهيئة العامة للاستثمار على خصوبة مناخات الاستثمار في اليمن ومجالات السياحة المتعددة .

واعرب الشيخ حميد بن حسين الاحمر رئيس شركة مجموعة الاحمر التجارية عن تطلعاته في ما يمكن ان تخرج به هذه الاجتماعات من نتائج تحقيق الفائدة البينية لمختلف البلدان العربية .. منوها الى ضرورة ان يكون لليمن النصيب الاكبر بفعل كونها ماتزال منطقة تجارية وسياحية هامة .

تقييم مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري في مديريات الوادي والصحراء

■ سيئون / سبأ/

ناقش الأخ/احمد جنيد الجنيد/وكيل المحافظة لشؤون وادى حضرموت والصحراء في اجتماعه أمس بمدينة سيئون مع المسؤولين في مكاتب وزارات /المالية /والتخطيط والتعاون الدولي والصحة العامة والسكان والاشغال العامة والطرق/والزراعة والري/ مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري لتلك المكاتب للعام الجاري ٢٠٠٤م.

وفي الاجتماع اكد الأخ/وكيل المحافظة على ضرورة وضع برنامج زمني تنفيذي لكل مشروع من المشاريع التي تدخل ضمن ذلك البرنامج ورفع التقارير من المكاتب تحدد الصعوبات والمشكلات التي تواجه سير تنفيذ برنامجها الاستثماري.. ودعا الاجتماع الذي حضره الأخ يحيى جعفر باجري وكيل المحافظة المساعد لشؤون الوادي والصحراء/لجنة المناقصات بالوادي والصحراء الى عقد اجتماع لها اليوم لاقرار مناقصات المشاريع المدرجة في البرنامج الاستثماري لهذا العام لتلك المكاتب.

الخطأ .. يعالج بالتصحيح والتصويب ولا يعالج بالوقوع في المزيد من الاخطاء .. لذا دعونا نتساءل :

القيادات الادارية بين الكفاءة والخبرة

احمد عبدربه علوي●

● اذا أفترضنا ان قائداً ادارياً اختير اليوم لرئاسة أحد الاجهزة الهامة في الدولة سواء كان وزيراً او رئيساً لجهاز وطني حساس علماً بأن بعض الاجهزة والمؤسسات التابعة للوزارات السيادية مثل وزارات الخارجية والاعلام والعدل والداخلية والدفاع اهم للدوله واخطر شأناً من وزارات بأكملها .. وبالطبع فإن من يتم اختياره لمثل هذه المناصب الهامة لابد ان يكون فائق القدرة والأخلاص والتميز والحماس وعليه بالتالي ان يضع خططاً واساليب حديثه ومتطورة للنهوض بالوزارة او المؤسسه او الهيئة التي يرأسها وملاحقة احدث تكنولوجيات العصر البالغة التعقيد عصر العولمة والتكنولوجيا والمعلوماتية والسماوات المفتوحة وصولاً الى تحقيق نتائج باهرة وايجابيات ملموسة تنعكس اثارها بالنفع والخير على جميع المواطنين.. بالطبع فإن وضع هذه السياسات والخطط لابد أن تسبقه فترة معقولة من الدراسة لأساليب العمل السابقة وسيرما فيها من محاسن ومساوئ ان وجدت ومعرفة الايجابيات والسلبيات وصولاً الى تعظيم المحاسن والايجابيات وتلافي الاخطاء والسلبيات بشتى صورها والتغيير الى الأحسن والأفضل بل واحداث طفرة وثورة جديده في العمل اقتداء بما يسير عليه ويدعو اليه راعي مسيرتنا التنموية الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله.

المهم ان هذا القائد الكفء يحتاج الى فترة للدراسة والتخطيط ثم التنفيذ والتحسين والتطوير وجني الثمار واحداث نوع من الاستقرار يشجعه على الأستمرار واحداث المزيد من الطفرات والقفزات التي سيحس بردود أفعالها من خلال تجاوب المتلقين والمنتفعين وسائر المواطنين.. صحيح انه يستطيع تغيير الكثير خلال أشهر معدودة ولكن عنصر الاستمرار والاستقرار هو أحد الركائز الاساسية التي يقوم عليها مجتمعنا الراشد وهو أهم عوامل النجاح والازدهار .. ولذلك فاذا تصورنا ان هذا القائد المسئول عن مثل هذا الجهاز الحساس والذي يعلق عليه الجميع تحقيق الكثير والكثير بل والذي يطلب منه رئيسه المباشر وهو الوزير مثلاً وخلفه وفوقه القيادات السياسية والشعب كله الكل يتوقع منه العطاء والابداع الذي يتميز به طوال حياته والكل يطلب منه تحقيق ما يشبه المستحيل ولكن يصطدم ويعلم رؤساءه ايضاً ان ايامه في المنصب محدوده لأنه سيبلغ من التقاعد والمعاش بعد أشهر قليلة وان سياسة الدولة الآن هي عدم التجديد بعد السنين بأي حال من الأحوال .. وبالطبع فإن كل زملائه ومرؤوسيه يعلمون ذلك ويدركون ان ادارته محدودة العمر وبالتالي فإن أي محاولة للتحسين او الاجادة سيكون مصيرها الفشل لذا لن يسمع له أحد ولن يتبع ارشاداته مخلوق ..

ولنتخيل مدى وقع ذلك وتأثيره على نفسية هذا القائد ومدى احترام كلمته او سياسته او خطته بين العاملين تحت رئاسته والكل يعلم تماماً .. هو وهم ان الرئيس الجديد القادم للمرفق او الجهاز وربما عرفوا اسمه مقدماً سيجلس مكانه بعد ايام قليلة وسيغير ويعدل كما يشاء وبقلب سياسته وخطته رأساً على عقب ولنقترح لنا ايها القارئ الكريم الوصف الذي يمكن اطلاقه على مثل هذا المسرح الا معقول ! الا يمثل ذلك نوعاً من التعجيز او السخرية او العبث الذي تضعه اللوائح والتعليمات مع الكفاءات والقيادات المتميزه وكيف يمكن ان تهدر ثروات بشريه هامه من مصلحة الوطن والمواطنين التمسك بها وعدم التفريط فيها صحيح ان قاعدة عدم التجديد بعد سن الستين اقتضتها ان توجد فرصة للشباب بالاضافة الى عدم التجديد للعديد من المعاونين والمقربين والمستشارين لمجرد المجاملة او احاطة نفسه بحاشية كبيرة وبالمزيد من حملة الدفوف وضاربي الطبول رغم انعدام اسباب وجودهم وإفلاسهم من اي ميزة او موهبة ولكن لكل قاعدة استثناء بل وأستثناءات عديدة ما دامت تقتضيها المصلحة العامة للدولة ونرى ونسمع البعض من الاشخاص يطالبون بتغير بعض القيادات والوزراء الذين امضوا وقتاً طويلاً في مواقعهم جرياً على قاعدة التغيير ولو لمجرد دفع الملل بتبديل الوجوه ولكن القياده السياسيه في بلادنا تصرح وتعلن ان معيار بقاء القائد او الوزير في عمله هو العطاء والتميز فما دام الوزير او القائد الاداري يواصل العطاء والاجادة فإنه سيظل في موقعه ولو لفترة أطول انني اطالب الحكومة وعلى رأسها الاستاذ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء والوزراء وانا اعلم تماماً انهم احرص مني على المصلحة العامه بان يحسنوا تفسير توجيهات الاخ الرئيس الا يكون تطبيقهم لها تطبيقاً عشوائياً يتجاهل روحها ومغزاها تمسكاً بنصوص او عبارات اخطأهم وادراك اسبابها واهدافها ومغزاها.. ان التطبيق العشوائي والجامد للنصوص حتى لو كانت منزلة من عند الله كثيراً ما يخل بمعناها ومرماها ويأتي بنتائج عسكية ومخالفة تماماً لمضمونها ومحتواها قد يقول بعض الوزراء لنفسه ولماذا أعرض نفسي للشبهات والانتقادات وطولة اللسان من قبل هذا وذاك خاصة في ظل مناخ الحريه الذي تنعم به بلادنا اليوم ولماذا لا اغلق الباب والنافذة وارتاح ولكن هذه النظره الشخصية القاصرة انما تغلب المصلحة الخاصة للوزير على المنفعة العامة للوطن لأن الوزير الواثق من نفسه واخلاصه لوطنه لن تهزه اي انتقادات او كلمات مغرضه او حاقده فكل شيء واضح ومعروف ورئيسنا الحكيم حاد الذكاء ثاقب النظر يصعب ان لم يستحيل خداعه فضلاً عن ان الشعب والجمهور يعرف كل شيء والذكاء اليمني لا يخطئ كما انه يمكن الاستعانة بلجنة محايدة من بعض المفكرين والشخصيات العامه لتقييم نتائج العمل القيادي على ان يعرض هذا التقرير على الوزير المختص قبل اتخاذ قراره بمد السن او الاحالة الى التقاعد .. علماً بأن الاجهزه الحساسه المرتبطة بالجماهير مثل اجهزة الامن مثلاً او الاعلام او البنوك فإن انطباعات الناس وآراء المواطنين ومدى تقديرهم لاداء المرفق او الجهاز وقيادته هي اهم شاهد على النجاح وضرورة الأستمرار او الفشل في النهايه الميزان والمعيار الذي تقاس به قيمة العمل في أي مكان وكل العاملين في هذا الوطن .

● مدير دائرة القيادات الإدارية- رئاسة مجلس الوزراء

المدخرون الروس يتهافتون على سحب مدخراتهم من المصارف

موسكو/ ا ف ب/ يتهافت المدخرون الروس على المصارف لسحب مدخراتهم في حين توقف عدد كبير من مخازن موسكو عن قبول بطاقات الائتمان الصادرة عن بعض المؤسسات المصرفية وذلك إثر عودة الحذر من المصارف إلى روسيا مما يدل بوضوح على الحاجة الماسة إلى الإصلاح.

ويبدو أن الوضع السائد تشوبه الغرابة فخلافا لما كان سائدا مع بداية أزمة أغسطس ١٩٩٨م التي أغرقت كبرى المؤسسات التسليفية في حالة من الاضطراب تمت السيطرة التامة اليوم على الدين العام وسجل احتياط العملات الأجنبية في البلاد مستوى قياسيا فاق ٨٨ مليار دولار وارتفع سعر برميل النفط الخام مستتبعا ضمان عائدات مالية مرتفعة لحساب الخزينة.

وعلى الرغم من كل ذلك تواجه روسيا أزمة مصرفية على حد ما قال أندريه ايلاريونوف المستشار الاقتصادي للرئيس فلاديمير بوتين الخميس معتبرا أن غض الطرف عن هذا الأمر لا يجدي نفعا.

ويتقدم شبح أزمة في البلاد منذ ١٢ مايو عندما ألغى البنك المركزي الروسي إجازة عمل مصرف سود بيزنس بنك الذي اقفل ابوابه عندئذ تاركا زبائنه في مهب الريح بجيوب خالية.. وبعد أسبوعين تمت تصفية مؤسسة مصرفية أخرى من الحجم المتوسط وسرت شائعات تحدثت عن صدور لائحة سوداء تضم مصارف سيئة وضعتها السلطات دون الكشف عن اسمائها.

وعمت الشبهات منذ ذلك الوقت ولم تعد المؤسسات المصرفية تمنح بعضها البعض التسليفات الضرورية مع تناقص السيولة يوما بعد يوم.

وازداد الوضع تأزما الى حد أن تهريب الرساميل استؤنف مجددا منذ مطلع العام على خلفية قضية يوكوس.

وأشارت تقديرات البنك المركزي الروسي إلى أن قيمة الرساميل الصافية التي تم إخراجها من البلاد بلغت ٥,٦ مليارات دولار في النصف الأول من العام مقابل إدخال ما قيمته ٣,٩ مليارات دولار قبل عام.. ووجد غوتا بنك نفسه وهو أحد أكبر المصارف للعمليات الفردية بحاجة إلى السيولة واضطر إلى إقفال صناديقه.

من جهته اضطر اكبر المصارف الخاصة في البلاد الفا الذي يتعرض لمواجهة شائعات منذ يومين إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتفادي هروب رؤوس أمواله في حيث تتشكل أمام فروعه طوابير الزبائن.

وقد تم إفراغ صناديق التوزيع لديه وفرض البنك الذي يندد بحالة هستيريا تغذيها الصحف عمولة نسبتها ١٠ على كل عملية سحب مبكرة من حسابات التوفير.

واقر المسؤولون في بنك الفا بفقدان ١٠ من ودائعه في ثلاثة أيام سحب حوالي ٢٠٠ مليون دولار وقد خرجت ٣٣٠ مليون دولار من صناديق غوتا بنك يعود ٤٠٪ منها لأفراد.

وتحولت الأزمة المتوقعة إلى حقيقة بفعل الريبة التي غذتها وضعت شركة التصنيف المالية موديز الخميس تحت المراقبة تصنيفات ١٨ مصرفا روسيا.

وأوضح بيتر وستن المحلل في شركة الوساطة ايتون أن البنك المركزي الروسي لم يقم باي شيء خلال السنوات الثلاث عشر الماضية من أجل إعادة هيكلة النظام المصرفي وهناك أكثر من ٤٠٠ مؤسسة مصرفية لا تحترم القواعد المطلوبة غير المتشددة أصلا ولم يكن يحق لها العمل.

وتنعدم الشفافية تماما فعدد المؤسسات المصرفية كبير جدا والبنك المركزي لا يعرف في عدد كبير من الحالات من هم أصحاب المصارف الذين يفترض به مراقبتهم.

وقال وستن يمكن أن نعقد الأمل على أن هذه الأزمة ستوقظ السلطات وأضاف لكن البنك المركزي يتخذ خصوصا في الوقت الحاضر إجراءات بائسة من نتيجتها إعطاء مزيد من السيولة لنظام معرض لخطر كبير ولا يؤدي ذلك إلا إلى تعميق الفوضى.

وبانتظار عملية اصلاحية لا تزال اطرها غامضة يفضل الافراد ايداع اموالهم تحت وسادتهم أو في مؤسسات آمنة لكنها نادرة جدا.

واختصر ميشال بريكو المدير العام لبنك سوسيتيه جنرال فوستوك الوضع بالقول أن الأزمة ستفيد سبربنك بنك حكومي والبنوك الأجنبية.

تأثيرات سلبية لقانون محاسبة سوريا على التبادل التجاري بين دمشق وواشنطن

■..الرياض / سبأ

أكدت مصادر في السفارة الامريكية بدمشق أن قيمة العقد الذي تم الغاؤه بين جنرال الكتريك الامريكية والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية من أجل شراء قاطرات لا يتجاوز ٨٠مليون دولار وأن ما تناولته وسائل الاعلام بأن قيمة العقد وصل الى ٢٠٠مليون دولار مبالغ فيه.

وذكرت صحيفة الرياض السعودية الصادرة أمس ان مصادر في القسم التجاري الامريكي في سفارة واشنطن بدمشق أكدت أن الغاء العقد تم بموجب ما يسمى قانون محاسبة سوريا كما نوهت الى تلقيها عشرات الشكاوي من تجار سوريين تضرروا مما يسمى قانون المحاسبة واضافت بأن الخسائر التي تعرض لها التجار تتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ مليون دولار.

واضافت الصحيفة أن الاجهزة المختصة بمتابعة الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على سوريا بموجب قانون محاسبتها تلاحق خمسة تجار سوريين استطاعوا التحايل على القانون وتوريد أجهزة الكترونية يمنع القانون الامريكي تصديرها لسوريا. وأشارت المصادر أن التحايل تم من خلال شحن الاجهزة الى مالطا ومن ثم الى دمشق .

ونقلت صحيفة الرياض عن رجال أعمال سوريين قولهم أن ما يسمى قانون محاسبة سوريا ليس له تأثير فعلي على سوريا ولكن المشكلة في الملحق الذي أرفق بالقانون والذي سمي بقانون باتريوت وأشاروا الى أنهم بدأوا يشعرون بمدى خطورة قانون باتريوت على أعمالهم التي جمدت في الولايات المتحدة.

الا أنهم في الوقت نفسه أكدوا قدرتهم على تجاوز هذه الازمة من خلال الاسواق البديلة ولم يخفوا المصاعب التي يواجهونها في ذلك منوهين الى أن العديد من الشركات والمصارف الاوروبية ما تزال تجهل تفاصيل قانون المحاسبة وقانون باتريوت وتعمل على تأخير الكثير من الصفقات والمعاملات بسبب هذا الجهل .

وا ختار بوش عقوبتين من البنود الستة لقانون محاسبة سوريا تشمل منع الطائرات السورية من الهبوط أو الاقلاع من مطارات الولايات المتحدة أضافة الى تجميد أرصدة المصرف التجاري السوري كما تشمل حظر بعض المنتجات الأمريكية، حظر استثمار أو عمل الشركات الاميركية في سورية.

حصر تنقل الدبلوماسيين السوريين بدائرة نصف قطرها ٢٥ميلا من مركز عملهم في الولايات المتحدة، منع شركات النقل الجوي السورية من الانطلاق أو الهبوط في الولايات المتحدة أو التحليق في أجوائها. تخفيض اتصالات الولايات المتحدة الدبلوماسية مع سورية.

أو منع الاشخاص أو الكيانات الاميركية من القيام باجراء أية معاملات ملكية مع الحكومة السورية. وينص القانون على وقف تنفيذ هذه العقوبات اذا قرر الرئيس أن من المصلحة الامنية للولايات المتحدة أن يفعل ذلك.

ومن العقوبات الامريكية على سوريا حظر تصدير أية مواد تظهر على قائمة الولايات المتحدة بشأن الذخيرة أسلحة ومواد حربية. ونخائر أو قائمة مراقبة التجارة مواد استعمال ثنائي كالكيميائيات. والتكنولوجيا النووية.

وأجهزة الدفع. والليزر. ويستثني الحظر الاغذية والادوية. وحسب المحللين فأن سوريا لا تستورد أي مواد حربية من الولايات المتحدة الامريكية أما بالنسبة للاغذية فأن هذه العقوبة قد يكون لها تأثير .

وأضاف المحللون أن سوريا تغطي ٨٠٪ من احتياجاتها الدوائية بتصنيع محلي وما يستورد من أمريكا عبارة عن أدوية خاصة بالامراض المستعصية وبعض الامراض الخطيرة.

وأكد المحللون أن أهم العقوبات التي سيكون لها تأثير فعلي هي العقوبات المفروضة على المصرف التجاري السوري تحت حجة تبييض الاموال التي نفاها المصرف في بيان رسمي.

الجدير ذكره أن العقوبات المفروضة على سوريا سبق ونفذت منذ سنوات طويلة ولم تأت بمفعول بل انعكست بشكل أيجابي على سوريا التي استطاعت خلال فترة المقاطعة التي بدأت من عام ١٩٧٩ولعدة سنوات أن تحقق أمنها الغذائي وتأقلم مؤسساتها ومصارفها لمثل هذه ا لعقوبات.

ومما يذكر أيضا أنه يوجد في سوريا حاليا أكثر من ٢٠٠شركة أمريكية عدد منها لم يعد فاعلا علما أن صادرات سوريا الى الولايات المتحدة تصل الى حوالي ٢٢٥مليون دولار معظمها عبارة عن حبوب..

ومواد صناعية قديمة أما الصادرات الامريكية الى سوريا فتبلغ تقريبا ٢٠٠مليون دولار باستثناء الاستثمارات النفطية التي تتراوح ما بين ٥٠٠/ - ٦٠٠ مليون دولار..

صعوبات الأوضاع في العراق تحول دون اختراق الشركات الأمريكية لأسواقه

بغداد / ا ف ب

صرح مسئول اقتصادي أمريكي ان الشركات الأمريكية ما زالت في مجملها غائبة عن الأسواق العراقية المربحة لأنها لا تجرؤ على التمركز في هذا البلد حيث تزدهر عمليات الخطف والهجمات.

وقال المسئول أن المنتجات الصينية والكورية الجنوبية حصلت على حصة الأسد في سوق الاستهلاك الذي يشهد انتعاشا كبيرا منذ سقوط نظام صدام حسين في ٢٠٠٣م وقال ابريك ناي نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية العراقية أن غياب الأمن والمشاعر المعادية للأمريكيين تمنع الشركات الأمريكية من فتح مكاتب في بغداد.

وأضاف: ليس بوسع رعايانا التنقل بحرية ومعظمهم يبقون في المنطقة الخضراء الحي المحصن حيث يسكن دبلوماسيو ومدنيو أو عسكريو دول التحالف في وسط بغداد.

وأكد ناي أن الخوف عامل أساسي في تفسير لموقف المجموعة الاقتصادية الأمريكية في العراق مشيراً إلى تصاعد عمليات الخطف واحتجاز الرهائن في الاشهر الأخيرة.

وخطف عشرات الأجانب واحتجزوا رهائن وقد تم الافراج عن بعضهم بينما قتل آخرون وهدد المقاتلون اخيرا بقتل فيليبيني اذا لم تسحب بلاده قواتها من العراق بينما أعلن متمردون آخرون خطف اثنين من البلغار.

وأوضح ناي أن الشركات الأمريكية العملاقة وحدها مثل بكتل ولوسنت تكنولوجيز وجنرال الكتريك وكيلوغ بروان اند روت تشارك في مشاريع مهمة لإعادة الاعمار.

وخصصت الولايات المتحدة مبلغ ١٨,٤٠ مليار دولار لاعادة أعمار العراق ومنحت الأفضلية للشركات الأمريكية وتلك التابعة لقوات التحالف.

وتابع ناي: بمعزل عن الشركات الكبرى هناك وجود غير مباشر لمجموعتي مايكروسوفت وجنرال موتورز لكن غزو السوق في الواقع متوقف ليست هناك مشاريع جديدة وان كانت هناك فرص حقيقية لإقامة شركات مشتركة في مختلف القطاعات.

ورأى أن الولايات المتحدة فوتت ايضا فرصا أخرى وقال أرى في الأسواق منتجات صينية وحتى كورية لكن لا وجود مهما لمنتجات أمريكية مع انها تتمتع بقدرة تنافسية.

وأضاف: حتى إعادة الاعمار تأثرت بعجز مواطنينا عن العمل بحرية لكن شركاتنا موجودة في هذا المجال على الأقل.

وأعلنت الولايات المتحدة مطلع الاسبوع الجاري توقيع عقود جديدة تتجاوز قيمتها ستة مليارات دولار مع شركات عراقية واجنبية عديدة.

وعلى الرغم من هذا الوضع السيء توقع ناي ان تشهد الشركات الأمريكية أياما افضل بعد الانتخابات العامة التي من المقرر أن تجري في ٢٠٠٥ في العراق.

وأكد أن الوضع يفترض أن يتحسن بالنسبة لنا في فبراير ومارس مع احلال الديمقراطية في العراق مشيرا إلى ان الشركات الأمريكية مهتمة خصوصا بقطاعات المعلوماتية والنسيج والصناعات الغذائية والمال.

وأضاف: قد نتمكن من البدء عبر تمويل شركات عراقية ونتطور انطلاقا من ذلك.

وكانت غرفة التجارة العراقية الأمريكية التي تضم ٣٢٠٠ عضو وستين موظفا تأسست في ابريل ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام السابق.